



لقاء الخبراء

للعام الأكاديمي 2019/2018

وقائع الحلقة السادسة

"مشاكل وتحديات الإدارة البيئية للمحميات الطبيعية في مصر"

منسق اللقاء

أ.د. سحر البهائي

مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية

في إطار تنفيذ الأنشطة العلمية التي ينظمها معهد التخطيط القومي، نظم مركز التخطيط والتنمية البيئية الحلقة السادسة من نشاط "لقاء الخبراء" للعام الأكاديمي 2019/2018 بقاعة الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن حول موضوع "مشاكل وتحديات الإدارة البيئية للمحميات الطبيعية في مصر"، وذلك بمشاركة عدد من الخبراء من داخل وخارج المعهد. حضر اللقاء عدداً من الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي، ومن المدعوين من خارج المعهد ممن لهم إهتمام بالقضية محل النقاش، وخاصة. استمر اللقاء من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً.

تحدث في اللقاء كلٌّ من:

- الدكتور حسام نجاتي - أستاذ متفرغ بمركز التخطيط والتنمية البيئية - معهد التخطيط القومي.
- الدكتور / أيمن حمادة - مدير عام تنوع الأنواع والأجناس - وزارة الدولة لشئون البيئة - جهاز شئون البيئة.
- الأستاذة الدكتورة / سحر البهائي - مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية - معهد التخطيط القومي (منسق اللقاء).

أولاً: المقدمة

تمثل المحميات الطبيعية أهمية كبيرة نظراً لدورها الفعال في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي بما يحتويه من نباتات وحيوانات. كما تحافظ على التنوع الوراثي في مجموعات الكائنات الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي، وتمنع استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية، بما يضمن بقاء وحفظ التنوع البيولوجي اللازم لاستمرارية الحياة. ولصيانة تلك الموارد، فقد صدر القانون رقم 102 لسنة 1983 في شأن المحميات الطبيعية، ثم صدر القانون رقم 4 لسنة 1994 بإصدار قانون في شأن حماية البيئة ليكون مؤيداً لما جاء بالقانون رقم 102 لسنة 1983. وتمتلك مصر حالياً نحو 30 محمية بنسبة تزيد على 15% من اجمالي مساحة مصر، ومن المخطط مستقبلاً إضافة 14 محمية موزعة بين محميات جيولوجية وبحرية وصحراوية، ومحميات الأراضي الرطبة.

وتعتبر الإدارة البيئية بشكل عام أسلوب منهجي لدمج الإعتبارات البيئية في المحميات الطبيعية مع الحركة السياحية فيها، يرافقه إلتزام المنشآت السياحية في المحميات الطبيعية بأداء دور فاعل في متابعة عملياتها وخدماتها المقدمة للسياح بشكل شامل مع البحث عن وسائل لزيادة فاعليتها مع إيجاد فرص لتحويل منتجاتها الثانوية غير المطلوبة إلى مواد يمكن إعادة استخدامها أو بيعها.

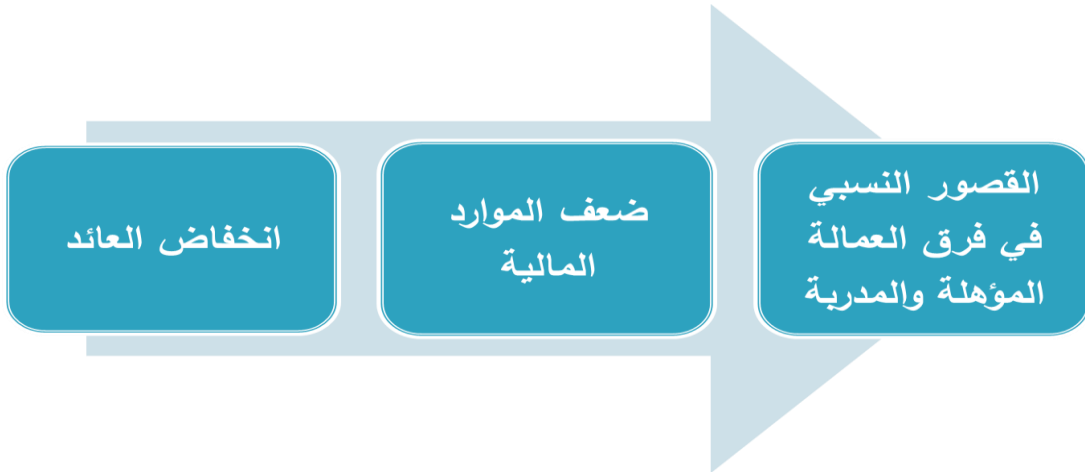
وبصفة عامة هناك مجموعة من التحديات والضغوط التي تواجه إدارة تلك المحميات وهو ما يهدف اللقاء إلى استعراضها مع تناول كيفية تلافئها وتعزيز استخدامها المستدام، وكيفية رفع الاستخدام الاقتصادي للمحميات بحيث تساهم في رفع معدلات السياحة البيئية.

ثانياً: الإدارة البيئية للمحميات الطبيعية الفرص والتحديات

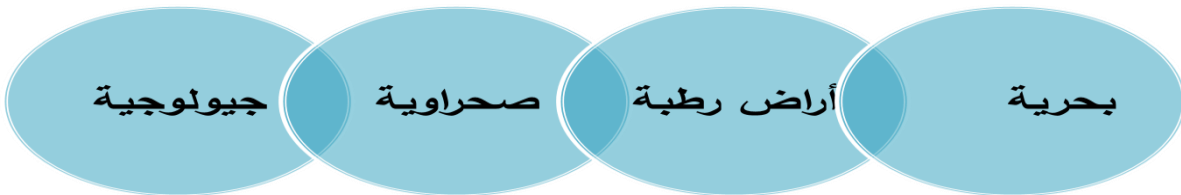
لا يمكن الفصل بحال من الأحوال بين التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية حيث المحميات هي الوسيلة الفعالة والمهمة لحماية التنوع البيولوجي لمصر وللمنع الخسارة المحتملة للمجموعات الأحيائية أو مواطن الكائنات، بالإضافة إلى كونها تمكن مصر من الوفاء بالتزاماتها الدولية، حيث تعتبر مصر من الدول الأولى في الإنضمام للإتفاقيات الدولية لصون الطبيعة بداية من عام 1933 والإتفاقية المتعلقة بالحفاظ على الحيوانات والنباتات على حالتها الطبيعية والتي صدقت عليها في 14/1/1936.

يرتبط التنوع البيولوجي بالهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى وتعزيز الزراعة المستدامة عن طريق الحفاظ على التنوع الجينى للبذور والنباتات المزروعة وما يتصل بها من نباتات برية.

وقد ركزت رؤية مصر 2030 على عدة تحديات تواجه التنوع البيولوجي في مصر وأهمها تهديد مساحة المحميات الطبيعية، والعبئ المالى والإداري لتنفيذ برامج المحافظة على التنوع البيولوجي، وكذلك ممارسات الصيد الجائر التي تهدد توازن النظم الإيكولوجية والأنماط غير المستدامة فى الإستهلاك والإنتاج.



الأنماط البيئية للمحميات المصرية:



ويمكن إيجاز بعض المشروعات العاملة في مجال الحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي كما يلي:

1- مشروع تعزيز أنظمة الإدارة والتمويل بالمحميات الطبيعية

الهدف من المشروع:

- إرساء وتفعيل أطر عمل قانونية وتنظيمية ومؤسسية لتيسير تنمية الموارد المالية وإعادة استغلالها بما يحقق التمويل والإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية.

- توفر مستويات مناسبة لتعبئة الموارد المالية لتحقيق الإدارة الكفاء لصون المحميات الطبيعية في مصر.
- التخطيط الاستثمارى وأنظمة إدارة فاعلة تعمل على ترشيد التكاليف وتحقيق كفاءة توزيع وإدارة الموارد التى يتم تعبئتها.
- تشجيع السياحة البيئية وتدعيم برامج التوعية والاعلام البيئي.

2- البرنامج البيئي للتعاون المصري الإيطالي

الهدف من المشروع:

- دعم الحكومة المصرية فى تعزيز التنمية المستدامة بالمحميات الطبيعية.
- إنشاء آلية زيادة الدخل وتحسين احوال السكان المحليين داخل وحول المحميات
- البناء على ما تم من مراحل سابقة من تنمية المحميات الطبيعية.
- تطوير وتنفيذ خطط لإدارة الموارد الطبيعية عن طريق السكان المحليين لدعم التنمية المستدامة في المحميات المستهدفة.

3- إدارة شبكة المحميات الطبيعية بكفاءة وفاعلية

الهدف من المشروع :

- توفير الدعم اللازم للمحميات الطبيعية.
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي لمصر.
- رفع قدرات العاملين وتطوير العمل بالقطاع.

أهم النتائج المتحققة:

- الانتهاء من ترسيم حدود محمية الغابات المتحجرة
- بناء كواردر صف ثانى بلغ 100 فرد تم تدريبهم بالداخل و الخارج

ومن أهم الإنجازات فى مجال حماية الطبيعة والتنوع البيولوجى بوزارة البيئة كما هو موضح بالشكل التالي:

التحول من منهج حماية الطبيعة إلى منهج صون الطبيعة وذلك من خلال :



ثالثاً: التنوع البيولوجي في إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة

1. لمحة عن التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية في مصر.

تنوع الأنواع:

- 143 من الأنواع الفريدة ذات الأهمية العالمية.

- أكثر من 22000 نوع نباتي وحيواني

- 3302 من النباتات المزهرة (62 متوطن) و 800 نوع من النباتات اللازهرة
- 111 من الثدييات
- أكثر من 500 نوع من الطيور
- 109 من الزواحف و 9 من البرمائيات
- أكثر من 1000 نوع من الأسماك
- 800 من الرخويات
- 1000 من القشريات
- أكثر من 325 نوعاً من الشعاب المرجانية
- 15000-10000 من الحشرات
- الآلاف من الطحالب والفطريات والبكتيريا والفيروسات

النباتات

- الأنواع البرية: 2121 نوع نباتي و 153 من الأنواع المتفرعة (تحت الأنواع) من الأنواع الأصلية والغير أصلية من النباتات الوعائية.
- بالإضافة الى 158 نوع من النباتات الحزازية.
- ليس هناك قائمة للطحالب والنباتات الزراعية في مصر.
- تنوع الطحالب يقارب 1500 نوع.
- التنوع الزراعي يقارب 2100 نوع بالإضافة إلى 1000 نوع من نباتات الزينة

الثدييات

- 110 نوعاً (على الأقل) من الثدييات ، من بينها 7 أنواع وتحت أنواع متوطنة.
- 17 نوعاً من الثدييات البحرية (الحيتان والدلافين بالإضافة إلى نوع واحد من عروسة البحر.
- تشكل القوارض المجموعة الأكبر (35 نوعاً) تليها الخفافيش (22 نوعاً).
- 21 نوعاً من آكلي اللحوم من بينها أربعة أنواع من الثعالب.
- عدد كبير من الحيوانات التي انقرضت في عصور مختلفة.

الطيور

- أكثر من 500 نوعاً من الطيور
- مسارات هامة للطيور
- 34 منطقة هامة للطيور "IBAs"

الحشرات واللافقاريات

- تشكل الحشرات المجموعة الأكبر والأكثر نجاحاً على سطح الكرة الأرضية.
- الحشرات تفوق جميع المجموعات الأخرى بنسبة أربعة إلى واحد.
- التنوع في مصر ما بين 10000-15000 نوع.
- 63 نوع و تحت نوع من الفراشات.
- 5 أنواع متوطنة (2 أنواع و 3 تحت أنواع) + تحت نوع آخر يحتمل أن يكون شبه متوطن

الزواحف والبرمائيات

يوجد في مصر 109 أنواع من الزواحف و 9 أنواع من البرمائيات أهمها وأكثرها عرضة للانقراض السلحفاة المصرية

2. التحديات المرتبطة بالتنوع البيولوجي وتواجه تحقيق التنمية المستدامة

أولاً: تحديات مؤسسية

- تداخل وتضارب الاختصاصات وتعارض المصالح بين الجهات المعنية
- تداخل بعض القوانين والتشريعات
- عدم توافق الهيكل التنظيمي مع متطلبات صون التنوع البيولوجي واستدامة استخداماته
- ضعف آليات إنفاذ القانون (بكل أبعاده)
- ضعف الدعم من منظومة البحث العلمي لتقديم الحلول والبدائل

ثانياً: تحديات اجتماعية

- الفقر وتأثيره على أنماط الاستخدام

- زيادة نسبة الأمية
- ضعف الوعي العام
- تهميش المجتمعات الريفية والمدن الفقيرة
- تراجع جودة التعليم وغياب الارتباط بالتنمية المستدامة
- التحول في أنماط الاستخدام والاستهلاك

ثالثاً: تحديات بيئية

- تغير وتفتت وتجزؤ الموائل والتصحر
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية
- التلوث بأشكاله المختلفة
- الأنواع الغريبة والغازية
- تغير المناخ

3. الأهداف الاستراتيجية والفرعية المرتبطة بالتنوع البيولوجي

الهدف الأول:

الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة مما يضمن الحفاظ على توازن النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي والجيني.

الهدف الثالث:

تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية بدءاً من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة مروراً بكافة الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك.

4. الحوكمة والسياسات التمكينية

أولاً: الإصلاح المؤسسي

تأسيس هيئة اقتصادية لإدارة التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية

ثانياً: المشاركة المجتمعية

تفعيل نهج إدارة الموارد الطبيعية بمشاركة المجتمعات المحلية وخاصة داخل المحميات الطبيعية.

ثالثاً: التشريعات والقوانين

- قانون تأسيس الهيئة الاقتصادية لإدارة التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية
- قانون السلامة الإحيائية المعني يتداول الكائنات المحورة وراثيا
- قانون الوصول للموارد الوراثية والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها.

5. خطة العمل والمؤشرات والأولويات

البرامج والأنشطة	الهدف الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none">▪ إنشاء هيئة اقتصادية مستقلة لإدارة التنوع البيولوجي المحميات الطبيعية.▪ برامج رصد التنوع البيولوجي وتقييم الوضع الحالي للأنواع المهددة بالانقراض والبيئات المهمة لها.▪ تطوير شبكة المحميات لتشمل 17 % من مساحة مجموع الأراضي والمياه الداخلية و 5% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية والإدارة الفعالة لتلك المحميات.▪ تحديد جميع الأنواع الغريبة الغازية ومسارات دخولها مع اتخاذ تدابير لتحديث هذه المسارات والتحقق منها، من خلال برامج وطنية لـ 30% من المسارات المحددة بهدف السيطرة على الأنواع الغريبة الغازية وإدارتها.▪ وضع وتنفيذ منهجية موحدة وفقاً للمعايير الدولية لضمان صون أو إعادة تأهيل 50% من الأنواع الأكثر تهديداً مع التركيز على الثدييات والزواحف إلى حالات صون مرضية.▪ تنفيذ برامج وطنية لحماية وإعادة تأهيل للأنواع المهددة بالانقراض والمتوطنة.▪ اتخاذ التدابير الوقائية للحد من تأثير الكوارث الطبيعية.▪ توفير الدعم المالي لتطوير وصيانة البنية الأساسية وخدمات الزوار بالمحميات.	<p>الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة مما يضمن الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والجيني</p>

<ul style="list-style-type: none"> ▪ تطبيق التشريع الخاص بالسلامة الإحيائية للمنتجات المحورة وراثياً. ▪ تقييم منظومة الصيد وتحديد الفجوات والتحديات والحلول لتطوير المنظومة. ▪ إنشاء آلية تمويلية ميسرة للشركات الصغيرة ولمتوسطة للدخول في مشروعات كفاءة الطاقة ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة ▪ إنشاء آلية تمويلية ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في مشروعات كفاءة الطاقة ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة. ▪ دعم شركات صغيره ومتوسطة في مجال كفاءة الطاقة وتوطين استخدام التكنولوجيا. ▪ دعم مشاركة المجتمع بكافة شرائحه في تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية وما يتطلبه ذلك من برامج لبناء القدرات. ▪ تشجيع المبادرات المجتمعية والمشروعات التي تحقق التنمية المستدامة. 	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ وضع الآليات اللازمة لتنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية بالشراكة بين كافة القطاعات الوطنية مع ضمان توافرها مع السياسات والأولويات المحلية. ▪ التوعية باتفاقيات التنوع البيولوجي والتصحر وما تحويه تلك الاتفاقيات من أدوار للمجتمع بكافه شرائحه جنباً لجنب مع الدور الحكومي. ▪ متابعة تنفيذ كافة المشروع التي تهدف لتحسين التكيف مع التغيرات المناخية وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر. ▪ دعم المجتمعات الهشة على التأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية من خلال التوعية بالممارسات والأنشطة ذات الصلة مثل تطوير أساليب الزراعية الأكثر تكيفاً مع التغيرات المناخية ووسائل ترشيد استخدام المياه في الزراعة والتعرف على أكثر المحاصيل تكيفاً مع تغير المناخ . 	<p>تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية بدءاً من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة مروراً بكافة الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك.</p>

المؤشرات

طبيعة المؤشر	المؤشرات	٢٠١٧ ٢٠١٨/	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية	نسبة الإيرادات الذاتية/ الاتفاق الكلي للمحميات	%٣٢	%٤٤	%٧٠	%١٠٠
	زيادة عدد الزائرين المحميات الطبيعية	٥٠٠ ألف	٦٠٠ ألف	٨٠٠ ألف	مليون
	عدد المحميات التي لها خطط إدارة مفعلة	٢	٧	١٤	٣٠
	نسبة المحميات التي تم تطوير الخدمات الاساسية بها من اجمالي المحميات	%١٠	%٢٦	%٥٠	%٨٠
	مساحة المواقع المعلنة كمواقع ذات حماية خاصة أو أهمية عالمية للتنوع البيولوجي.	٣٦ ألف كم ^٢	٦٣ ألف كم ^٢	٣٧ ألف كم ^٢	٣٨ ألف كم ^٢
	عدد برامج الصون داخل الموقع (مثل الإصحاح واستعادة الكفاءة والاسترجاع للبيئة التي تستهدف الانواع والبيئات المهددة	%١٠	%١١	%١٤	%١٧
	نسبة الأنظمة البيئية المهددة التي يتم تقييم خدماتها نسبة الي اجمالي الانظمة البيئية في مصر	%٣	%٤	%٧	%١٠

الأولويات

2025-2030	2020-2025	2018-2020	الجهة المسؤولة والجهات المتعاونة	النشاط	الاولويات
		↔		<ul style="list-style-type: none"> • استصدار التشريع اللازم لتأسيس وإدارة هيئة اقتصادية لإدارة التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية • إصدار القانون الخاص بالسلامة الأحيائية والمعني بتداول الكائنات المحورة وراثياً من أجل الحفاظ علي صحة المواطن المصري والبيئة بصفة خاصة. • إصدار القانون الخاص بتنظيم الوصول إلى الموارد الوراثية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخداماتها. 	التشريعات والقوانين
		↔		<p>الهدف الاستراتيجي الأول</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأسيس هيئة اقتصادية لإدارة التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية. • وضع خطط إدارة للمحميات وتحديث الخطط الحالية مع إجراء تقييمات لورية مرتكزة علي المؤشرات الوطنية الحالية والمستقبلية. • تحقيق الاستدامة المالية للمحميات. • تطوير البنية التحتية للمحميات الطبيعية في مصر. • تنفيذ برامج صون وحماية التنوع البيولوجي. • الإدارة الرشيدة والكفاء للمحميات الطبيعية وإنشاء محميات جديدة. 	البعد البيئي
		↔		<p>الهدف الاستراتيجي الثالث</p> <ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ التزامات مصر أمام الاتفاقيات الدولية المعنية بصون التنوع البيولوجي. 	

الفرص

- الدعم السياسي والوضع العالمي لمصر فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي.
- الإصلاحات المؤسسية (الهيكل الوظيفي - الهيئة - العمالة).
- تطوير الأطر القانونية.
- استراتيجية مصر 2030.
- دمج اعتبارات صون التنوع البيولوجي.

- المجتمعات المحلية.

- الشراكة.

أهم المداخلات

- ضرورة مراجعة الأهداف الواردة فى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 فى مجال حماية المحميات الطبيعية فى ضوء الإمكانيات المتاحة مع ضرورة ترجمة الفرص إلى أرقام و مؤشرات لقياس نسبة إنجاز الأهداف الواردة بالخطة.
- يجب التركيز على نوعية ومهارة العمالة المطلوبة للعمل فى مجال التنوع البيولوجى و إدارة المحميات الطبيعية مع إيجاد حلول مناسبة لأسباب ندرة هذه العمالة.
- ضرورة دراسة أوجه القصور فى إدارة المحميات الطبيعية مع وضع خطة عاجلة لمواجهتها.
- ضرورة وجود مشاركة دولية وعدم الاقتصار فقط على المشاركة المحلية.
- ضرورة وجود ثقافة توعوية بأهمية المحميات لأفراد المجتمع والجهات الحكومية المختلفة.
- ضرورة التركيز على الدراسات المتعلقة بدراسة الآثار البيئية والاقتصادية لمشروعات حماية التنوع البيولوجى و آثارها على التنمية.
- التأكيد على أن المخصصات الحكومية لوزارة الدولة لشئون البيئة تعوقها على الوفاء بالمهام الموكلة إليها.

- ضرورة الإهتمام باقتصاديات البيئة والمحاسبة البيئية و ضرورة تفعيل مبدأ الملوث يدفع → PPP

Polluter Pay Principle

- ضرورة الاهتمام بالآثار الكمية و ليست فقط الكيفية للمحميات الطبيعية.
- لابد من العمل على تعديل مفهوم المحميات الطبيعية ليكون على نطاق أوسع لما له أثر بالغ على تدهور حالة البحيرات الشمالية وتقلص مساحتها إلى النصف فى الوقت الحالى

- تم الإشارة إلى وجود تقارير بنسب إنجاز الأهداف الواردة باستراتيجية التنمية المستدامة 2030 وسيتم إرسالها للمعهد.
- تم التأكيد على وجود إجراءات حاكمة فى مجال المشاركة لإدارة المحميات الطبيعية مثل: محمية سانت كاترين- المشروع المصري الإيطالي لإدارة محمية وادي الريان، حيث يتم التعاون مع متخصصين فى مجال الطيور بفرنسا.
- تم التأكيد على إعداد خطط لإدارة محميات مثل محمية البرلس ومحمية المنزلة، وكذلك تم الانتهاء من خطط محمية وادى الجمال ووادى الريان.
- تم الإشارة إلى أسباب ندرة العمالة المتخصصة فى مجال المحميات الطبيعية فى مصر، حيث يرجع ذلك إلى ضعف العوائد المادية مما تسبب فى هجرة الكفاءات إلى دول أخرى، ويضاف إلى ذلك القرار الحكومي المتعلق بوقف التعاقدات الحكومية والتي من الممكن تنفيذها حاليًا من خلال صندوق حماية البيئة.
- تم التأكيد على أن أسلوب إدارة البحيرات الشمالية لا يتناسب مع قانون المحميات الطبيعية، حيث يجب تعديل قانون لإدارة هذه البحيرات، أيضاً من أجل إدراك أهمية هذه المحميات كمورد هام للدولة.
- تم التأكيد على نقص الخبرات العلمية المتخصصة فى دراسة التقييم الاقتصادى للموارد الطبيعية.
- تم الإشارة إلى أن السبب الرئيسى لمشكلات التنوع البيولوجى يرجع إلى السلوك البشرى الخاطئ واستنزاف الموارد الطبيعية.
- أخيراً، تم التأكيد على اتجاه العالم حاليًا نحو الاقتصاد الأخضر وأن الحفاظ على التنوع البيولوجي يحقق استدامة الاقتصاد المصري.